

National Economic Dialogue Program - NEDP III

:

2008

: .1

: .2

: .3

: .4

: .5

: .6

.7

1

2

2.1

80 70

%8

%1

2.2

27

.1 () :

1

.2

.3

.4

()

-
-
-

¹ لقد بدأت مؤخراً الإدارة العامة للجمارك الفلسطينية بإرجاع قيمة الجمارك المدفوعة من قبل المستوردين الفلسطينيين للسلع الخاضعة للإعفاء الجمركي تحت هذه الاتفاقية كالالتزام لعضوية فلسطين في منطقة التجارة الحرة العربية

-
-
-

2.3

:

.1

.2

. 2 1

(+2 +1)

Revenue Sharing

.3

3

:

•

•

:

3.2

:

.3.2.1

.3.2.2

.3.2.3

.3.2.4

.3.2.5

.3.2.6

3.3

" "

3.4

physical infrastructure

C

3.5

:

-
-
-
-

3.6

()

3.7

)

()

(

:

.1

.2

.3

.4

()

:

3.8

•

•

%30

.

.

*

.

:

(1)

- اعطاء الاولوية للضغط لاعادة فتح مؤسسات القطاع الخاص في القدس والمغلة منذ سنوات، حيث ان هذه المؤسسات تلعب دورا مهما في تنمية الاقتصاد المقدسي وتساعد على دفع عجلة التنمية فيها.
- حث الوزارات المختلفة لاستحداث برامج لدعم صمود قطاع الاعمال في القدس وتشجيع الاستثمار فيها
- دعوة الدول المانحة الى تخصيص برامج لدعم القطاع الخاص المقدسي وخصوصاً برامج دعم السياحة.
- ضمان قدرة القطاع الخاص المقدسي على الوصول الى برامج الاقراض وضمانات القروض الميسرة والتسهيلات المالية في البنوك في الضفة الغربية
- ان إلغاء القيود والمعوقات المتزايدة يوميا على حرية الحركة والمرور من والى القدس يجب ان يعطى أولوية أمام لجان التفاوض واللجنة الاقتصادية المشتركة.

:

(2)

- 1-2** يطالب القطاع الخاص الفلسطيني السلطة الوطنية الفلسطينية باتباع سياسة المعاملة بالمثل في العلاقات التجارية مع اسرائيل من خلال تنظيم دخول الواردات لاسرائيل والتأكد من مطابقتها لمتطلبات السوق الفلسطيني مثل الوسم التجاري والتسجيل التجاري لمنتجات الاغذية والادوية وشهادات الصحة وشهادات المطابقة. حيث ان هذه السياسة ستساهم في تحسين ايرادات الخزينة الفلسطينية كما ستساهم في الضغط على اسرائيل لتسهيل دخول البضائع الفلسطينية الى اسواقها.
- ويؤكد القطاع الخاص بأن مبدأ التعامل بالمثل يتطلب بناء مؤسساتي فاعل في مجالات عمل مؤسسة المواصفات والمقاييس، الضابطة الجمركية ومختبرات الفحص الخاصة وتلك الموجودة في الجامعات.
- 2-2** ان القطاع الخاص يضع نفسه في موقف الداعم والمساند للسلطة الفلسطينية في مفاوضاتها الجارية مع اسرائيل على مستوياتها المختلفة، لكنه في الوقت نفسه يطالب السلطة بوضع آلية لاشراك القطاع الخاص في التحضير للمفاوضات الاقتصادية التي تجريها السلطة سواء في المرحلة الحالية او مفاوضات الوضع الدائم وذلك على المستويات المختلفة التي تجري فيها هذه المفاوضات.
- 3-2** اللجنة الاقتصادية المشتركة : ضرورة اطلاق القطاع الخاص على نتائج اعمال اللجنة الاقتصادية المشتركة واشراكه في التحضيرات لعملها ووضع احتياجاته على اولويات اجندة عملها والتي تشمل:
- ضرورة اعادة النظر في اتفاقية باريس و التوصل لاتفاقية جديدة تحكم العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل الا ان يتم ذلك نوصي الحكومة باستخدام كافة الوسائل لالزام اسرائيل بتنفيذ التزاماتها في اتفاقية باريس.

- المطالبه بتوسيع وزيادة الكميات المسموح استيرادها بموجب القوائم أ1 و 2 وتوسيع هذه القوائم لتلبي احتياجات السكان المتنامية.

- توفير اتفاقيات ملزمة للجانب الاسرائيلي تضمن حرية المرور والحركة من والى المناطق الصناعيه المقترحه على المستوى الداخلي والخارجي.

4-2 على السلطة الفلسطينية وقف انتقال كافة البضائع المهربة ومنتهية الصلاحية ومنتجات المستوطنات من دخول الاسواق الفلسطينية والعمل على تفعيل دور فاتورة المقاصة لما له من اثار تنافسية ايجابية في السوق الفلسطيني و زيادة دخل الخزينة الفلسطينية وتحسين ايراداتها.

5-2 مطالبة السلطة لاشراك القطاع الخاص في وضع السياسات الخاصة بادارة المعابر التجارية، وبما يحقق تبسيط الاجراءات وضمان الشفافية ومنع تحقيق أجدات ومصالح شخصية.

6-2 يطالب القطاع الخاص السلطة باتباع اسلوب شفاف وواضح في الاجراءات المتبعة لاعطاء الكوتة والاعلان عن هذه الاجراءات.

7-2 أن تضع السلطة على أولويات أجندة اللجان التفاوضية و اللجنة الاقتصادية المشتركة التطبيق الفوري لاتفاقية المرور والحركة AMA والذي يجب ان يشمل المستثمرون الاجانب أيضاً، وكذلك للمرحلة الاولى من خارطة الطريق يجب ان تكون على سلم اولويات

(3) :

يطالب القطاع الخاص الفلسطيني السلطة الوطنية الفلسطينية بالاهتمام بتسهيل علاقاته التجارية مع العالم الخارجي التي تتم عبر الاردن ومصر من خلال:

- المساعدة في دراسة وتقييم الاسواق التجارية الخارجية لمساعدة المصدرين الفلسطينيين على ايجاد فرص تصديرية فيها.

- المساهمة في بناء وتحسين قدرة المصدرين الفلسطينيين وتخصيص صندوق خاص للمصدرين لمساعدتهم في اعادة الرديات بشكل فوري ضمانا لاستمرارهم في عمليات التصدير.

- حشد الدعم الدولي من اجل فتح معبر رفح امام الافراد والبضائع بالاتجاهين .

- العمل مع الجانبين الاسرائيلي والاردني لاعادة تشغيل معبر دامية امام حركة البضائع في الاتجاهين. وان بان يتم اعادة تأهيل معبر دامية ضمن المشروع الياباني واعتماد نفس نظام العمل المتبع على جسر الشيخ حسين بين اسرائيل والاردن.

- انشاء مركز لتوحيد اللوجستيات وتجميع الشحنات من اجل تخفيض التكلفة للصادرات والواردات عبر الاردن ومصر.

- ضرورة تفعيل تنفيذ اتفاقيات الترانزيت الموقعة مع مصر والاردن لتسهيل استخدام المرافق الاردنية والمصرية في حالات التصدير والاستيراد.

- دعم امكانية استخدام الموانئ والمطارات الاردنية والمصرية لاغراض الاستيراد والتصدير

NON MANIPULATION

(4)

:

يؤكد القطاع الخاص على اهمية وحيوية اقامة المناطق الصناعية الداخلية واعطائها الاولوية القصوى واعادة تقييم ودراسة جدوى انشاء واقامة مشاريع المناطق الصناعية الحدودية مع اسرائيل. ولضمان نجاح التجربة فان القطاع الخاص يوصي السلطة القيام ب:

-

- تقديم رزمة حوافز اكبر واكثر جذبا وتشجيعا للمستثمرين في المناطق الصناعية من تلك الموجودة في قانون تشجيع الاستثمار وذلك حتى تتمكن من استقطاب وجذب المستثمرين الفلسطينيين والعرب
- العمل على تخفيض اسعار الاراضي في المناطق الصناعية من خلال عمليات الاستملاك والتعويض العادل
- توفير خدمات البنية التحتية الاساسية والخدمات مثل تعرفه الكهرباء والماء والخدمات الاخرى باسعار تنافسية.
- اشراك القطاع الخاص بفاعلية في التخطيط لاقامة هذه المناطق والتأكد من جدوى انشائها
- اشراك القطاع الخاص في المفاوضات والمشاورات التي تجري لاشراك اطراف دولية في المشاركة في ضمان حرية الحركة من والى المناطق الصناعية قبل عرض الموضوع على الاطراف الاخرى

(5)

:

يطالب القطاع الخاص الفلسطيني السلطة الوطنية بالعمل على وضع ترتيبات جديدة مع الجانب الإسرائيلي في المنطقة ج تسمح بالاستغلال الكامل والغير محدد لهذه المنطقة والسماح للقطاع الخاص بممارسة عمله ونشاطه في هذه المناطق بما فيها اقامة التجمعات السكنية والمدن الجديدة عليها، وكذلك انشاء الطرق وتزويدها بخدمات البنية التحتية اللازمة لتسهيل عمل القطاع الخاص.

كما يطالب القطاع الخاص بتوسيع حدود البلديات الرئيسية القائمة للاستفادة من خدمات البلدية في تطوير الاراضي واستغلالها في عملية التنمية الاقتصادية.

(6) تنويع التجاره

يعتبر القطاع الخاص الفلسطيني موضوع تنويع التجاره احد اهم ادوات استمراره ونجاحه وعليه فانه يطالب السلطة الوطنية بالعمل على :

- اعادة تقييم الاتفاقيات التجاريه من خلال المشاركة الكاملة للقطاع الخاص في هذه العملية خاصة في الاسواق التي تعتبر استراتيجيه لمختلف القطاعات الانتاجية الفلسطينية.

- تحديد اسواق استراتيجيه يتم التركيز عليها والتكامل ما بين الاتفاقيات التجاريه، وتوفير البرامج الفنيه اللازمه لاختراق هذه الاسواق بعد توفير الدراسات اللازمه لها.
- ان تعمل السلطه الفلسطينيه على خلق تمثيل تجاري في هذه الاسواق الاستراتيجيه.
- وضع السياسات اللازمه لرفع القدره التنافسيه الفلسطينيه كاساس لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، مما يتطلب الاندماج المتزايد للاقتصاد الفلسطينى مع الاقتصاد الاقليمي والدولي.